بتاريخ: 1 ديسمبر 2021 العدد: 656 المصدر: بي بي سي

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ السادس والعشرون (كوب 26): ما هي أهم جوانب ميثاق غلاسكو للمناخ

يتناول ميثاق غلاسكو عددا من القضايا المهمة، كما تضمن وعودا بمساعدة البلدان النامية على التحول إلى استخدام الطاقة الخضراء والنظيفة. وعلى الرغم من رضا البلدان النامية عن الوعود التي يتضمنها الميثاق، إلا أن هناك شواغل أثيرت حيال كيفية تنفيذ هذه الوعود على أرض الواقع.

من المقرر أن تستضيف مصر مؤتمر كوب 27 في عام 2022.

رابط الخبر

الرأي

- عُقد أول مؤتمر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (الأطراف أو كوب) في مدينة برلين الألمانية في مارس 1995. وقد جرت العادة على عقد المؤتمر في مدينة بون الألمانية سنويا، إلا إذا عرضت إحدى الدول استضافته. هذا وقد عُقد مؤتمر الأطراف السادس والعشرون (كوب 26) هذا العام في مدينة غلاسكو بسكوتلاندا خلال الفترة 31 أكتوبر-13 نوفمبر 2021. ولم ينعقد المؤتمر في العام السابق؛ حيث كان آخر انعقاد له في مدريد برئاسة الحكومة التشيلية خلال الفترة 2-13 ديسمبر 2019.
- سبقت الإشارة في عدد سابق من "رأي في خبر" إلى أن مؤتمر الأطراف 26 ينتظره عمل شاق وذلك في ضوء عدم توصل قمة مجموعة العشرين التي عقدت خلال الفترة 30-31 أكتوبر إلى إجماع فيما يتعلق بالقضايا البيئية التي تؤثر على الكوكب بأكمله.
- شهد مؤتمر الأطراف لهذا العام اتفاقا جماعيا (وإن كان غير ملزم قانونا) حول جدول الأعمال العالمي بشأن تغير المناخ على مدار العقد القادم؛ حيث تم الاتفاق على النقاط التالية:
  - **الانبعاثات**: اتفقت الدول المشاركة على الالتقاء في العام القادم للتعهد بإجراء مزيد من خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وذلك في محاولة للإبقاء على الارتفاع في درجة الحرارة في حدود 1.5 درجة مئوية لتجنب حدوث كارثة مناخية.
  - **الفحم**: لأول مرة في مؤتمر الأطراف يكون هناك خطة واضحة للحد من استخدام الفحم للحصول على الطاقة، حيث يسهم بـ 40% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية. إلا أن الدول المشاركة وافقت فقط على التزام ضعيف بشأن "خفض استخدامات الفحم تدريجيا" بدلا من "التخلص منه نهائيا"، وذلك بعد تدخل متأخر من جانب الصين والهند.

- **دعم الوقود الأحفوري**: اتفقت الدول على إلغاء دعم الفحم والنفط أو الغاز الطبيعي تدريجيا، إلا أنه لم يتم وضع موعد محدد لذلك.
- **الميثان**: وافق أكثر من 100 دولة على خطة لخفض انبعاثات الميثان بنسبة 30% بحلول عام 2030.
- **الأشجار**: تعهد قادة أكثر من 100 دولة تشكل نحو 85% من الغابات في العالم بوقف إزالة الغابات بحلول عام 2030، وتمويل هذه الخطة بصورة أكثر فعالية/ كفاءة.
- **تمويل الاتفاق**: تعهدت مؤسسات مالية تبلغ أصولها 130 تريليون دولار بدعم استخدام التكنولوجيا النظيفة، مثل استخدام الطاقة المتجددة وتوجيه التمويل للصناعات التي لا تستخدم الوقود الأحفوري للحصول على الطاقة. وتسعى هذه المبادرة إلى إشراك شركات القطاع الخاص في تحقيق هدف صافي صفر انبعاثات.
- **البلدان النامية**: تعهدت الاتفاقية بزيادة كبيرة في الأموال المخصصة لمساعدة البلدان الفقيرة على التكيف مع تأثيرات تغير المناخ والتحول نحو استخدامات الطاقة النظيفة، وتم اقتراح تقديم تمويل بقيمة تريليون دولار سنويا بداية من عام 2025، وذلك بالرغم من عدم وفاء الدول الأغنى بتعهدها تقديم 100 مليار دولار سنويا بحلول 2020.
- **الاتفاق الأمريكي- الصيني**: تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وهما أكبر مساهمان في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، بالتعاون فيما بينهما خلال العقد القادم لعلاج أثار التغير المناخي بما في ذلك خفض انبعاثات الميثان والتحول لاستخدام الطاقة النظيفة.

- بالرغم من سعى ميثاق غلاسكو للمناخ إلى تعزيز تدابير التكيف مع وتخفيف تأثير تغير المناخ، وتوجيه التمويل لمساعدة البلدان الفقيرة على مواجهته، ووضع الميثاق حجر الأساس للإجراءات المتعلقة بذلك في المستقبل، وهو ما يتسق مع اتفاق باريس لعام 2015، ولكن الأهم هو كيفية تنفيذ هذه النقاط ومدى التزام الدول المشاركة به. ففي ضوء فعاليات مؤتمر مجموعة العشرين، لم يشارك عدد من قادة الدول في عدد من القرارات

المتعلقة بالموضوعات المذكورة بسبب اعتماد دولهم بصورة كبيرة على هذه المواد في الاقتصاد، مما يؤثر سلبا على الجهود الجماعية المبذولة في هذا الصدد وعلى أهداف مؤتمر الأطراف.

- من المقرر أن تستضيف مصر مؤتمر كوب 27 في عام 2022، وفي هذا الصدد يتعين بذل الجهود اللازمة لجعل مصر نموذجا يحتذى به. فبالنظر إلي بعض المؤشرات الخاصة بالبيئة في مصر، نجد أنها تشغل حاليا ترتيبا متدنيا في مؤشر جودة الهواء، كما أنها احتلت المرتبة 56 من 98 بين الدول الأكثر تلوثا في عام 2020[1]. وفي عام 2019، صرح الصندوق العالمي للطبيعة بأن مصر كانت من بين أكبر الدول المساهمة في سوء إدارة المخلفات في حوض البحر المتوسط.[2] فضلا عن أنها تحتل الترتيب 27 من حيث انبعاثات الكربون، أي أنها في مقدمة الدول الأعلى تلوثا،[3] وهو ما يثير تساؤلات حول مدى فعالية الاستراتيجيات البيئية التي تتبناها مصر، وضرورة تقييمها لتحسين الأوضاع البيئية في مصر.

تنبيه هام:
أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع للمركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجدوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء علي وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسئول عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

© ECES 2021 المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.

[1] https://www.iqair.com/egypt
[2] https://egyptianstreets.com/2021/04/10/banlastic-leading-the-fight-against-egypts-plastic-problem/
[3] https://link.springer.com/content/pdf/10.1007/s41207-020-00184-w.pdf